

حوادث المرور: الأسباب والنتائج

الملازم الأول هاني سمير
مجموعة الدرك الوطني لولاية تمنراست



جريح سنويا، وأن الخسائر التي تسببها تفوق غيرها من الخسائر الناجمة عن مختلف الحوادث الأخرى.

وبذلك تكون حوادث المرور من الأسباب الرئيسية للوفيات في العالم، والتي تنافس أسباب الوفيات الأخرى، مثل الحروب والأمراض الفتاكة، الأمر الذي دفع منظمة الصحة العالمية إلى وصف ظاهرة حوادث المرور بسرطان العصر الذي يتعين العمل على استئصاله أو على الأقل، التخفيف من آثاره وتخفيض درجة خطورته.

أما بالنسبة للجزائر فالمعطيات

قال الله تعالى: ﴿وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ البقرة: ١٩٥ ، وقال: ﴿وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنْفَعٌ لِلنَّاسِ﴾ الحديد: ٢٥.

تعتبر ظاهرة حوادث المرور من أكبر المشكلات التي تعاني منها المجتمعات المعاصرة، حيث أكدت الدراسات التي قامت بها الهيئة الدولية للوقاية من حوادث المرور أن حوادث المرور تخلف ما يزيد عن مليون ومائتي ألف (1.200.000) قتيل، وما بين عشرين (20) إلى خمسين (50) مليون

أحد أبنائها الأعمام أو إصابة أحد أفرادها بإعاقة مدى الحياة، هؤلاء يشكلون نسبة 10 بالمائة من العدد الإجمالي للجرحى أي ما يعادل 4200 معوق حركيا سجلوا لحساب سنة 2004 وبزيادة قدرها 700 معوق مقارنة بسنة 2003.

ثانيا: الخزينة العمومية من خلال الاعتمادات المالية الضخمة المقطوعة على حساب القطاعات الأخرى ذات أولوية للمجتمع، حيث تقدر تكلفة حوادث المرور لحساب سنة 2004 بحوالي (65) مليار دينار جزائري.

بالنسبة للجزائر، يمكن القول إن الترتيبات المتخذة فيما يخص الإجراءات الوقائية من حوادث المرور، منذ مطلع الثمانينات، ساهمت إيجابيا، ولكن دون تحقيق الأهداف المرجوة، بحيث أصبحت هذه الظاهرة تثير الانشغال إلى درجة أنها تشكل تحديا للسلطات العمومية.

في هذا السياق، تجدر الإشارة أن

الإحصائية تدل بوضوح أن حوادث الطرق وإجرام المرور بمختلف أشكاله، يعرف تزايدا من سنة إلى أخرى في الجزائر، مخلفة بذلك آثارا سلبية في الميدان الاقتصادي والاجتماعي، وذلك رغم أسبابها وعواقبها التي تبقى معروفة لدى الجميع.

وفي هذا السياق، يقتضي التوضيح أن الجزائر تعدّ من بين دول العالم التي تمثل أكبر نسبة في عدد حوادث المرور، حيث تحتل عالميا المرتبة الرابعة (04) بعد كل من الولايات المتحدة الأمريكية، إيطاليا وفرنسا.

تعتبر الجزائر من بين الدول التي تعاني من هذه الظاهرة، بحيث تشهد في هذا المجال بالقياس إلى عدد سكانها وحضرتها الوطنية للسيارات كارثة حقيقية.

إن العواقب المنجّرة عن ظاهرة المرور متعددة وتؤثر على:

أولا: إدخال الحزن والصدمات النفسية على آلاف الأسر جراء فقدان

- المناورات الخطيرة.
- عدم احترام المسافة الأمنية ما بين المركبات.
- السياقة في حالة سكر.

أما نسبة العوامل الأخرى المرتبطة بالمركبات، الطريق والمحيط فتقدر بنسبة 13%، وهي ممثلة على التوالي بـ 07% و 06% من أسباب حوادث الطرقات.

أولا : الأسباب المتعلقة بالعنصر البشري (الإنسان): أثبتت الإحصائيات والتحليلات أن الإنسان سواء كان سائقا أو راجلا، فهو العامل الرئيسي والمتسبب الأول في حوادث المرور في الجزائر.

السائق له أهمية كبيرة، باعتباره صاحب القرار والقادر على تغيير وجهة السير، ولكي يصل إلى المستوى المطلوب، يجب توفر عنصرين متلازمين ومتكاملين في الأسلوب القيادي للسائق، وهما:

هذه المعاينة الميدانية تؤكد مرة أخرى، أن ظاهرة حوادث المرور أصبحت آفة اجتماعية تثير الانشغال ويجب تضافر جهود مختلف المتدخلين لفائدة أمن الطرقات مع إعطاء الأولوية لمكافحتها بصرامة ومواجهتها بعزيمة وذلك عن طريق وضع سياسة وطنية شاملة ومنسجمة للوقاية من حوادث المرور، بالإضافة إلى تحديد استراتيجية محكمة وفعالة في هذا المجال.

أسباب وقوع حوادث المرور في الجزائر: تبين المعطيات الإحصائية أنه من بين العوامل المؤدية إلى حوادث المرور، يبقى سلوك الإنسان العامل المسبب الرئيسي بنسبة 87% من العدد الإجمالي لحوادث المرور المعاينة، وفي هذا السياق بالضبط، تجدر الإشارة إلى أنه من بين المخالفات الرئيسية المتسببة في حوادث المرور المعاينة، نجد ما يلي:

- الإفراط في السرعة.
- التجاوزات الخطيرة.

1- التمكن من مهارات السياقة:

وهي القدرة التي يكتسبها بعد اجتيازه دورة تدريبية متكاملة تؤهله لاستخدام السيارة بشكل صحيح وترشده إلى السياقة السليمة.

2- الأخلاقيات: يجب أن تكون

لديه رقابة ذاتية تنبع من ضميره وإحساسه للمسؤولية بحيث يحترم القانون ويحافظ على سلامة غيره من مستعملي الطريق.

كما اهتمت البحوث البسيكولوجية بالعامل الإنساني وشملته الدراسة، كونه ظاهرة معقدة وخلصت إلى تحديد الأسباب التي تدفع به إلى ارتكاب الأخطاء المرورية والتي تم حصرها فيما يلي:

3- الاعتبارات البسيكولوجية:

أ - الغضب: ينشأ عن الانفعالات المرضية أو الاضطرابات النفسية:

- مضطربي المزاج.

- ذوي ميول معاداة المجتمع: الذين يجدون في مخالفة قوانين

المرور شكلا رمزيا من أشكال التمرد على المجتمع.

- المدمنين الواقعين تحت تأثير المنشطات العصبية.

- فاقد المودة: من مظاهرها إهمال صيانة السيارة ووسائل الأمن بها.

ب - السكر: أثبتت الدراسات التي أجريت في العديد من الدول أن ارتكاب الكثير من جرائم المرور يرجع إلى تناول الكحول، ومن أهم مخلفات السكر فيما يخص حوادث المرور:

- أخطاء في الإدراك.

- أخطاء في القرار.

- إهمال في مراقبة المحرك.

ج - السرعة: لقد بينت الدراسات أنه كلما زاد تسارع المركبة تعرض السائق إلى أخطار كبيرة، فقوة الصدمة تزداد مع مربع السرعة.

د - الإرهاق: يصاب الإنسان بعد أداء نوع من الجهد جسديا كان أو

مجال تطوير المركبة وتحسينها لخدمة الإنسان إلا أن الإحصائيات تؤكد أن 51% من حوادث المرور في العالم تقع بسبب أعطال ميكانيكية، تقنية ونقص الصيانة لمختلف التجهيزات مما يجعلها السبب الثاني من مجموع حوادث المرور.

هذه الأخطار عن الحالة التقنية السيئة للمركبة وكذا قدمها تتطلب من مستعمليها الصيانة ومراقبة الأجهزة والتأكد من صلاحيتها يوميا والمتمثلة في صلاحية الأطر ونسبة الهواء فيها، المكابح، الأضواء، الإشارات الضوئية... الخ.

أما فيما يتعلق بالجانب الميكانيكي المعقد فيجب أن تتم في أماكن ونقاط مراقبة متخصصة.

الحضيرة الوطنية للسيارات: حسب الإحصائيات المقدمة من طرف الديوان الوطني للإحصائيات إلى غاية 1999/12/31، فإن الحضيرة الوطنية تتكون من 2.886.064 مركبة

فكريا، بتعب، حيث إنه يحتاج بعده إلى راحة من أجل استرجاع قواه، فقد نجد الشخص بعد العمل اليومي مضطرا إلى قيادة سيارته وهو متعب مما يجعله عرضة للحوادث.

هـ- الخبرة: تلعب الخبرة دورا هاما في السياقة، فقد يشكل السائق الجديد خطرا على غيره طالما أنه لم يتعلم كيفية استعمال الطريق.

و- الحالة الصحية: تسبب سوء الحالة الصحية فقدان السيطرة على السيارة مما ينتج عنه وقوع حوادث مرور.

ز - تناول الأدوية: تناول الأدوية يؤثر على تصرف السائق، فرغم نقص الدراسات حول دور الأدوية في الحوادث مقارنة مع بعض الدراسات التي تبرز دور الكحول، إلا أن بعض الأدوية قد صنف كأدوية خطيرة لمستعملي الطريق.

ثانيا: الأسباب المتعلقة بالمركبات: رغم كل المجهودات المبذولة في

للطريق بموجب نصوص قانونية عديدة وأُسندت للسلطات العمومية في مستويات مختلفة مهام تطوير شبكاتها وصيانتها وتنظيم استعمالها وحددت الجزاءات الكفيلة بضمان تلك الحماية وكيفية ممارستها.

حسب المعطيات الإحصائية فالطريق تشكل سببا في وقوع حوادث المرور بنسبة تتراوح من 05 إلى 06 % من مجموع حوادث المرور المسجلة.

ب- مقارنة حوادث المرور بين سنتي 2007 و 2008 (حسب إحصائيات الدرك الوطني)

السنة	2007	2008
عدد الحوادث	24207	25139
عدد القتلى	3468	3662
عدد الجرحى	41699	44209

- زيادة عدد الحوادث ب : 932 حادثا،

- زيادة عدد القتلى ب : 194 قتيلا،

بمختلف أنواعها أما في سنة 2001 فقد ارتفع عدد السيارات إلى 2.926.667 مركبة بينما وصل عددها في سنة 2007 إلى 5.200.000؛ ليصل في سنة 2008 إلى 6.200.000 سيارة.

حسب إحصائيات حوادث المرور في الجزائر للمركز الوطني للوقاية والأمن عبر الطرق.

ثالثا: المحيط (الطريق وتوابعه):

لقد ارتبطت أهمية الطريق ارتباطا وثيقا بحاجة الإنسان إلى الحركة للاتصال والمبادلة، وتطورت أهميتها بتطور هذه الحاجة التي أصبحت تشكل عنصرا هاما في حياة الأمم والمجتمعات، بل عاملا من أهم العوامل في تطورها لاسيما مع النمو الذي يتطلب استخدام وسائل النقل.

وأمام هذه الأهمية الاستراتيجية للطريق فقد أدخلتها الدولة الحديثة في أملاكها واستأثرت لنفسها بتنظيمها وحمايتها، وهو الاتجاه الذي سلكته الجزائر حيث نظمت الأملاك العمومية

08	الأسباب المتعلقة بالطرقات والمحيط
17	الأسباب المتعلقة بالمركبات
134	المجموع

الأسباب العامة المتعلقة بحوادث المرور 2008

المجموع	الأسباب الرئيسية
135	الأسباب المتعلقة بالسواق
02	الأسباب المتعلقة بالماراة
08	الأسباب المتعلقة بالطرقات والمحيط
28	الأسباب المتعلقة بالمركبات
173	المجموع

أسباب الحوادث المتعلقة بالعامل البشري 2007

المجموع	الأسباب الرئيسية
29	فقدان السيطرة
13	السرعة المفرطة

- زيادة عدد الجرحى ب : 2510 جرحى،

- المعدل اليومي : 69 حادثا، 10 قتلى، 121 جريحا

ج - مقارنة حوادث المرور بإقليم مدينة تمراست بين سنتي 2007 و 2008

السنة	2007	2008
ميت	19	27
جسماني	83	110
مادي	32	32
المجموع	134	173
عدد القتلى	34	34
عدد الجرحى	239	247

الأسباب العامة المتعلقة بحوادث المرور 2007

المجموع	الأسباب الرئيسية
102	الأسباب المتعلقة بالسواق
07	الأسباب المتعلقة بالماراة
المجموع	الأسباب الرئيسية

المجموع	الأسباب الرئيسية
11	عدم احترام إشارة (قف)
04	عدم احترام الأسبقية
04	الوقوف الخطير
11	إهمال السائق
04	السير على اليسار
03	تورط المارة
116	المجموع

بعد تحليل إحصائيات حوادث المرور نستنتج بأن الإنسان سائقا كان أم راجلا هو السبب الأول في ارتكابها، تليه حالة المركبة ثم الطريق، لهذا فإن الأسباب المباشرة لاستفحال الظاهرة تنحصر في (الإنسان - المركبة - المحيط) وفي بعض الأحيان تشترك هذه العوامل الثلاثة في آن واحد.

الملاحظ أن حوادث المرور بإقليم تماراست - المدينة - ارتفعت بشكل ملفت للانتباه، خصوصا الجسمانية منها والمميتة، ما يمكن تفسيره بتجديد الطريق الوطني رقم 01 الذي هو أهم الطرق بالإقليم، والذي أصبح يدفع

12	تغيير الاتجاه بدون إشارة
09	عدم احترام المسافة الأمنية
10	التجاوز الخطير
06	عدم احترام إشارة (قف)
08	عدم احترام الأسبقية
05	الوقوف الخطير
09	إهمال السائق
04	السير على اليسار
04	تورط المارة
109	المجموع

أسباب الحوادث المتعلقة بالعامل البشري 2008

المجموع	الأسباب الرئيسية
35	فقدان السيطرة
20	السرعة المفرطة
06	تغيير الاتجاه بدون إشارة
14	عدم احترام المسافة الأمنية
04	التجاوز الخطير

تسبب حوادث المرور نزيفاً مالياً له انعكاسات مباشرة على اقتصاد الدول بمقياس حجم الخسائر البشرية والمادية التي تخلفها، وبالتالي تكلف الدولة سنوياً أموالاً طائلة من ميزانيتها، والكلفة المالية لحوادث المرور تتعلق أساساً بعاملين:

- الكلفة المالية المخصصة للضحية.

- الكلفة المالية المخصصة للحوادث في مجمله.

- ضياع إمكانية الإنتاج سواء كانت دائمة أو مؤقتة.

- كلفة التدريس، التعليم والتمهين التي خصصت للضحية المتوفاة.

- منح مختلفة لذوي الضحايا المتوفين.

إن محاولة تقدير النتائج المادية المنجزة عن حوادث المرور يمكن القول بأنها تكتسي أهمية بالغة نتيجة ارتفاع فاتورة الحوادث من سنة إلى سنة

السوق إلى استعمال السرعة في تنقلاتهم خاصة مع طول المسافات وبعد المناطق السكنية عن بعضها، هذا الطريق لا يزال يفتقر إلى نقص إشارات المرور، كما يصعب السيطرة عليه في مجال الأمن المروري، لذلك فإن إنجاز فرق أمن الطرقات المقترحة عليه يبقى ضرورياً.

- ضرر في المظهر (التشويه الخلقي) والآثار العقلية.

- عاقبة التسكع وانحراف الأبناء (موت الأب من جراء حوادث المرور).

- أحياناً تسبب هذه الظاهرة أضراراً في النسل.

إن الآثار الاجتماعية والنفسية التي تخلفها حوادث المرور في الجزائر تضاف إلى قائمة المشاكل والصعوبات التي تعيق التنمية والتطور، لتسبب بذلك آثاراً وأضراراً في المجتمع.

الآثار المتعلقة بالجانب الاقتصادي:

حوادث المرور.

- إقامة لوحات داخل وخارج المدن، تعبر عن شعارات التوعية، وشعارات مخاطر الطرق.

- إلقاء المحاضرات التحسيسية التي تدخل في مجال الثقافة المرورية، ووجوب احترام قانون المرور.

- المشاركة بفعالية في مختلف الحملات الوقائية على مدار السنة بالتنسيق مع مختلف الهيئات.

- المشاركة في كل الحصص التحسيسية المقامة بالإذاعة المحلية والتي تدخل في إطار الأمن المروري.

- الاحتكاك بتلاميذ المدارس عن طريق إلقاء محاضرات أو نشر صور تدخل في إطار الأمن المروري والزامية احترام قانون المرور.

- المراقبة المتواصلة لشبكة الطرقات ولفت انتباه السلطات المختصة إلى حالتها والنقاط السوداء التي تتخللها للتدخل من أجل إزالتها.

أخرى، وما ينجر عنها من تحطيم كلي أو جزئي للمركبة مما يستوجب أحيانا التخلي عنها كاملة أو إصلاحها زيادة على ذلك فإنها في بعض الأحيان سبب رئيسي في إلحاق أضرار بليغة بميادين مختلفة.

الإجراءات المتخذة للتصدي من تزايد حوادث المرور: للتقليل من مآسي ظاهرة حوادث المرور، وحدات المجموعة الولائية للدرك الوطني بتمنراست تولي عناية كبيرة لجانب الوقاية المرورية عن طريق اتخاذ جملة من الإجراءات بهدف العمل على تناقص الأسباب المباشرة المؤدية لوقوع حوادث مرور من أجل التقليل من الضحايا، عن طريق تطبيق برامج السدود والدوريات المنجزة على مستوى القيادة، وكذا برامج السدود والدوريات المنجزة بمبادرة من الوحدات، حيث يركز فيهما على احتلال النقاط السوداء المنتشرة عبر الطرق والتي تشهد عددا كبيرا من

ومحاولة غرس القواعد الأساسية للسياقة وقوانين المرور فيه باعتباره سائق المستقبل.

- إحداث مراكز للحماية المدنية للتدخل السريع على طول الطريق الوطني رقم 1 لإسعاف ونقل الضحايا عند وقوع الحوادث نظرا لبعد المسافات.

- إعادة النظر في منظومة تطبيق العقوبات المتعلقة بمخالفات قانون المرور.

التكوين: أثبتت المعاينة الميدانية أن عددا هائلا من السواق وحتى المحترفين ينقصهم التكوين الكافي للتحكم في السياقة تحكما فعليا، والتمكن من استعمال المركبة استعمالا سليما، إلى جانب النقص الكبير في التكوين النظري، الذي نقصد به الإلمام التام بقانون المرور والافتقار الكافي بجدوى الالتزام به والتهيئة النفسية للخضوع لأحكامه طواعية إلى درجة أن يصبح ذلك سلوكا مقدسا

- لفت انتباه السلطة الإدارية في كل مرة إلى الأضرار التي تصيب شبكة الطرقات نتيجة تقلبات الطقس... الخ.

التربية المرورية: تعتبر نشاطا تربويا مستمرا متعدد الوسائط والاختصاصات تتطلع المدرسة فيه بمسؤولية لتكوين النشء وتمكينه من اكتساب مجموعة من المعارف حول الطريق بمختلف مكوناتها وتنمية المهارات الحسية والحركية اللازمة للتعامل معهم بكفاءة ذاتية.

الاقتراحات: للتقليل قدر المستطاع من هذه الآفة يجب العمل على:

- تشديد العقوبات المدرجة في قانون المرور ضد السائقين المتعودين على ارتكاب المخالفات وجرائم قانون المرور (تعديل قانون المرور الحالي) والوصول إلى حد تجريم المرتكب وحتى سجنه.

- إعطاء أهمية بالغة للطفل

عند السائق.

الحوادث.

- التركيز في عملية التوعية
المرورية على الجانب البشري باعتباره
يمثل أعلى نسبة تتسبب في وقوع

- ضرورة إقحام الحركات الجموعية
في عمليات التحسيس والتوعية.

